Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 1 (2024) • P: 17 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The relationship between international financing and domestic investment efficiency in Financing Development in the State of Palestine

Mr. Mahmoud Gawdat Mahmoud Qabaha*[1], Dr. Abdul-Rahim Salim Shobaki[1]

[1] An-Najah National University | Palestine

Received: 12/04/2023

Revised: 23/04/2023

Accepted: 30/11/2023

Published: 30/01/2024

* Corresponding author: mahmoudqabaha20160@gmail.com

Citation: Qabaha, M. G., & Shobaki, A. S. (2024). The relationship between international financing and domestic investment efficiency in Financing Development in the State of Palestine. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(1), 1 – 17. https://doi.org/10.26389/AJSRP.B120423

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to identify the relationship between international financing and the efficiency of local investment in financing development in the State of Palestine. The study followed the descriptive analytical approach. The main problem of the study lies; In that, despite the importance of international funding for the Palestinian people and their development, the completion of projects, the reduction of unemployment, and the stimulation of the local investment environment in order to lead to the self-empowerment of the Palestinian economy, if it was used properly, the international funding provided to the Palestinian state over the past years did not bear fruit and did not achieve the Palestinian aspirations represented in shifting the compass of the Palestinian economy towards its correct direction on the path of economic growth and comprehensive and sustainable development. The study concluded several results, most notably; International financing has several positive advantages towards Palestinian domestic and economic investment, but this does not mean that it does not have negative aspects on several Palestinian sectors that negatively affect strategic plans and comprehensive and sustainable development processes, in addition to the lack of an atmosphere of democracy and equality in the Palestinian sector, and the high rate of Exacerbation of corruption in the joints of the state, which negatively affects local investments and international financing, and there is a large gap between theory and practice in the Palestinian government's approach, public policies, and development plans. Moreover, the Israeli occupation remains a major obstacle to economic liberation and the Palestinians' achievement of their desired goals of self-financing. And liberation from international dependence and excessive financing, and the ominous Palestinian division negatively affected international financing and creating the elements of the environment and climate that stimulates local investment and its efficiency.

Keywords: local financing, local investment, development.

العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين

أ. محمود جودت محمود قبها*[1]، الدكتور / عبد الرحيم سليم شوبكي[1]

[1] جامعة النجاح الوطنية | فلسطين

المستخلص: هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكمن المشكلة الرئيسة للدراسة؛ في أنه وعلى الرغم من أهمية التمويل الدولي للشعب الفلسطيني وتنميته وإنجاز المشروعات وتخفيض البطالة وتحفيز بيئة الاستثمار المحلي وصولًا إلى التمكين الذاتي للاقتصاد الفلسطيني وذلك فيما إذا استُغل بصورة سليمة، إلا أن التمويل الدولي المُقدم للدولة الفلسطينية على مدار السنوات الماضية لم يُؤت ثماره ولم يُحقق الطموحات الفلسطينية المُتمثلة في حرف بوصلة الاقتصاد الفلسطيني نحو اتجاهها الصحيح على مسار النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمُستدامة، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ أن التمويل الدولي له مزايا إيجابية عدة تجاه الاستثمار المحلي والاقتصادي الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يعني أن ليس له جوانب سلبية على عدة قطاعات فلسطينية ما يُؤثر سلبًا على الخطط الإستراتيجية والعمليات التنموية الشاملة والمُستدامة، إضافة إلى انعدام أجواء الديمُقراطية والمُساواة في القطاع الفلسطيني، وارتفاع نسبة استفحال الفساد في مفاصل الدولة ما يُؤثر سلبيًا على الاستثمارات المحلية والتمويل الدولي، كما أن هناك فجوة كبيرة ما بين النظرية والتطبيق في نهج الحكومة الفلسطينية وسياساتها العامة وخططها التنموية، علاوة على ذلك يبقى الاحتلال الإسرائيلي عائقًا كبيرًا أمام التحرر الاقتصادي وبلوغ الفلسطينيين لأهدافهم المنشودة في التمويل الذات والتحرر من التبعية الدولية والتمويل المُفرط، كما أن الانقسام الفلسطيني المشئوم أثر سلبًا على التمويل الدولي وعلى إيجاد مُقومات البيئة والمُناخ المُحفز للاستثمار المحلي وكفاءته.

الكلمات المُفتاحية: التمويل المحلي، الاستثمار المحلي، التنمية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تحتل قضايا التنمية الشاملة والمُستدامة لا سيما الاقتصادية منها مكان الصدارة في اهتمامات الدول العربية، بالأخص من جهة تمويلها في ظل القصور الكبير في رأس المال الذي يُعد هامًا لانطلاق الاقتصاد إلى مراحل النمو الذاتي والتمكين الذي تنشده تلك الدول، ما جعلها تتجه نحو مصادر خارجية للتمويل؛ والتي تتمثل في القروض الخارجية، ومنح الإعانات، والاستثمارات الأجنبية المُباشرة منها وغير المُباشرة، وذلك لسد فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي.

إن المكانة المُتميزة للاستثمار ودوره الهام في ترسيخ دعائم تنمية المُجتمعات؛ جعله يحتل موقعًا بارزًا في استراتيجيات وسياسات التنمية في العديد من الدول في كافة مراحلها ومُخططاتها، ما أدى بها لاستحداث الاستثمار المحلي وتوجيهه للنهوض بالجمعيات المحلية وتوظيفها ومنحها مجالًا تنشط فيه، وتعمل على تكريس ودعم حركتها من خلال مُشاركتها في خلق مواد ذاتية، وتبني كل السياسات والآليات التي من شانها تلبية حاجيات الوحدة المحلية (جلال، 2016، ص:8).

تُعد فلسطين من الدول العربية النامية شديدة التعقيد فهي تُعاني وضعًا خاصًا، لا سيما ما تُكابده من ويلات الاحتلال الإسرائيلي الذي له الشأن الأكبر في تقويض جهود التنمية الشاملة والمُستدامة للشعب الفلسطيني، كإشكالية السيادة وعدم القدرة على مُمارسة الحياة الديمُقراطية والانتخابات الرئاسية والتشريعية، بالإضافة إلى الانقسام المشئوم بين شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على حجز الأموال من قبل الجانب الإسرائيلي، والتضييق على الشعب الفلسطيني وأعمالهم بالحواجز والاعتقالات والمُطاردات وغيرها، يُضاف إلى ذلك أيضًا تفشي ظاهرة الفساد بنسب عالية داخل الدولة، إن كل ذلك أدى إلى الاعتماد الكبير على عملية التمويل واللجوء للمنح والإعانات الأجنبية والاقتراض الخارجي والاستدانة وما يُرافقها عادةً من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما أوقعها في أزمة المديونية التي أثقلت كاهلها، وباتت عائقًا في طريق التنمية بدلا من أن تكون وسيلة لها، وبالتالي قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المُستثمر الأجنبي عن دخول البلاد نتيجة فقدان الأمن وتضخم المديونية الخارجية، وانخفاض الثقة على المُستوى الداخلي والخارجي من عدم تكريس سيادة القانون الذي يقوض جرائم الفساد.

وحيث إن مُشكلة التمويل تُعد من أعقد المُشكلات التي تواجهها الدول النامية عامة وفلسطين خاصة، ولما لها من الأثر البالغ على عمليات التنمية الشاملة والمُستدامة للدولة الفلسطينية، فإن هذه الورقة ستوضح مفهوم التمويل الدولي وطرقه وإشكالياته، والاستثمار المحلي ومدى وكفاءته في تحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة في دولة فلسطين، لذا سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين.

مُشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تواجه الدولة الفلسطينية أثناء تحقيق برامجها التنموية المحلية مُشكلة ضعف الموارد المالية المحلية ما ينتج عنه صعوبة الوفاء بكافة البرامج التنموية الضرورية لسكانها، وتعود هذه المُعضلة لأسباب عدة؛ على رأسها الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني المشئوم بين شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفاع نسبة الفساد وتفشيه في قطاعات عدة، إن كل ذلك وأكثر أدى إلى تراجع الثقة من جانب الجهات المُمولة، إضافة إلى بعض المطامع الخارجية بالتمويل المشروط لتمرير أجنداتها خاصة بها، ولا يَكاد يخفى على أحدنا واقع الحال لدى الدولة الفلسطينية، التي وعلى الرغم من انضمامها إلى العديد من المُعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تضمن وتحمي حقوق الإنسان وتُلزمها بالسعي نحو التنمية الشاملة والمُستدامة التي تتلقى دعمًا وتمويلًا من الدول المانحة من أجل تحقيقها؛ لا تزال هوة الفجوة العميقة ما بين النظرية والتطبيق تتجلى؛ حيث نشرت مجموعة الأمم المُتحدة للتنمية المُستدامة بتاريخ 2022/09/01م، (تحليل الأمم المُتحدة القطري المُشترك للأراضي الفلسطينية المُحتلة)؛ الذي يُقيّم حالة التنمية في فلسطين بعد عقود من التقادم الاجتماعي والاقتصادي غير المُتكافئ وبناء المُؤسسات، ويُشير التقرير إلى أن فلسطين تُعتبر من أكثر البيئات التي تعمل فيه الأمم المتحدة تعقيدًا وتحديًا ولديها عوائق رئيسة تحول دون تحقيق أجندة 2030م وأهداف التنمية المُستدامة (SDGs)، والتي تمثلت في كل من: الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الداخلي، والصراع المُتكرر، ما أدى إلى تحديات كبيرة أمام التمتع بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والمُساواة بين الجنسين، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، كما أن أزمة السلطة المالية تُمثل عقبة هامة في تحقيق خطة عام 2030م، ويُشير التقرير إلى أن الأمم المُتحدة قدمت للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها؛ مليارات الدولارات بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وتعزيز مُؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك دعمًا لعملية السلام في الشرق الأوسط ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة، إلا أنه ووفقًا للتحديات المُبينة في ذات التقرير؛ فإن تدهور مشهد تمويل التنمية الشاملة والمُستدامة مُقلق للغاية، يُضاف إلى ذلك ما أشار له استطلاع للرأي العام نفذه (الائتلاف من أجل النزاهة والمُساءلة "أمان") حول واقع

الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2022م؛ إلى أن (28%) من المُستطلعة آراؤهم أشارت إلى أن تصاعد الأزمات الاقتصادية يُمثل التحدي الأول الواجب مُعالجته، في حين رأى (25%) من المُستطلعة آراؤهم أن تفشي الفساد هو المُشكلة الرئيسة الواجب معالجتها، وذلك مع تراجع نسبة المُواطنين المُتشائمين بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم حيث أبدى (49%) من المُواطنين أنهم يعتقدون بأن نسب الفساد ستزداد في الأعوام القادمة، أما الذين رأوا أن أولوية المُعالجة يجب أن تكون للاحتلال فقد شكلوا نسبة (21%) من المُستطلعة آراؤهم، وشكلت نسبة (11%) من آرائهم لمُعضلة ضعف سيادة القانون، ونسبة (10%) للانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، **لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في تساؤل رئيس مفاده:**

ما العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: "توجد علاقة ما بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بفلسطين".

أهمية البحث

- **عِلمِيًّا:** تَكمُن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع حيوي وأساسي ويرتبط بالعملية التنموية الفلسطينية، كما توضح مفهوم التمويل الدولي وأهميته وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بفلسطين، كما سَلطت الضوء على مُعيقات التمويل، ومخاطره وتبعاته أيضًا وانعكاساته السلبية على المجتمع الفلسطيني، أيضًا سَتُشَكِّلُ الدراسة مصدر إثراءٍ للمكتبة العلمية وللمُجتمع الأكاديمي والبحثي.
- **تَطبِيقِيًّا:** تتمثل في تبيان مدى إسهام التمويل الدولي في كفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بفلسطين، وقد تعطي أيضًا أفكارًا للباحثين المُختصين للعمل على مفاهيم الدراسة ومُخرجاتها من وجهة نظر جديدة، كما أن نتائجها قد تساعد المسئولين وأصحاب القرار وذوي العلاقة باتخاذ الإجراءات السليمة في ذات الشأن.

أهداف البحث

التعرف إلى العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم والتعريفات المُتعلقة بالتمويل الدولي وأهميته ودوافعه ومعيقاته وانعكاساته... الخ، والمنهج التحليلي لتحليل دوره في مدى كفاءة الاستثمار المحلي بفلسطين.

حدود البحث ومُحدداته

- الحدود المكانية: دولة فلسطين.
- الحدود الزمانية: طُبقت الدراسة الربع الثاني من العام 2023م.
- الحدود الموضوعية: يتحدد البحث بمتغيرين رئيسيين هما: التمويل الدولي كمُتغير مُستقل، الاستثمار المحلي كمُتغير تابع.

مصطلحات الدراسة

- **التمويل الدولي:** يُقصد به التحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال والقروض الممنوحة من جهات خاصة إلى حكومة الدول الأجنبية أو المُؤسسات الخاصة أو العامة (شردود وعمار، 2023، ص57).
- **الاستثمار المحلي:** هو استخدام رؤوس الأموال المحلية واستثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة (الشريف، 2019، ص:5).
- **التنمية:** هي عملية مُجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل مُتبادل بين العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة (ناصري، 2014، ص:7).

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

أولًا: الدراسات السابقة

- **دراسة (شردود وعمار، 2023) بعنوان: "الإطار المُؤسساتي للتمويل الدولي والتنمية إشارة إلى جهود بعض المُؤسسات في جائحة كورونا"**؛ هدفت الدراسة توضيح مفهوم التمويل الدولي والتنمية والمُؤسسات الفاعلة في هذا المجال، وطرق وأساليب انتقال الأموال من المُؤسسات المُمولة إلى البلدان التي تطلب هذا التمويل والتي في غالبها تكون دولا نامية، وأشارت الورقة إلى جهود بعض المُؤسسات في تمويل التنمية خلال جائحة كورونا، اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المُؤسسات تُسهم في تحقيق التكامل الدولي لا سيما إذا تم استغلال هذا التمويل على الوجه الصحيح، إضافة إلى أن اللجوء إليها أحيانًا قد يكون سلبيًا نتيجة للشروط التي تفرضها هذه المُؤسسات.
- **دراسة (السيد والبرماوي، 2020) بعنوان: "دراسة أثر الدين الخارجي على مُعدل الاستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة من 1995 وحتى 2018"**؛ هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الدين الخارجي على مُعدل الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية، مستخدمة بيانات سنوية مُجمعة لتلك الدول، تم تحليلها بأسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوة المُوزعة (ARDL) وآلية تصحيح الأخطاء، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ أن الديون الخارجية لها دور إيجابي في تمويل الاستثمار المحلي وسد فجوة التمويل بتلك الدول، وأن النتائج لا تعني بالضرورة أنه يتوجب على الدول النامية التي تعاني من فجوة المدخرات أن تخفض الاقتراض الخارجي، إلا أن الدراسة توصي الحكومات بضمان استثمار القروض الخارجية بالمشاريع التي من شأنها توليد عوائد كافية لسداد تلك الديون.
- **دراسة (الزبيدي، 2019) بعنوان: "فاعلية التمويل الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق"**؛ هدفت الدراسة التعرف إلى فاعلية التمويل الخارجي بتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة جاء أبرزها؛ أن مُشكلة التمويل تُعد من أعقد المُشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في مُختلف البلدان النامية عامةً والعراق خاصةً، وأن الحكومة لم تستطع تحقيق الاستدامة المالية بسبب تزايد النفقات التشغيلية ما أثر سلبًا في إيجاد موارد لتمويل التنمية من المصادر المحلية (الخاصة والحكومية)، إضافة إلى آثار المُزاحمة الناجمة عن التوسع في الاقتراض الحكومي وتفاقم الدين الخارجي والداخلي، كما أن ارتفاع حجم المديونية الخارجية وما يتبعها من خدمات الدين والتعويضات عبئًا ثقيلًا على اقتصاد العراق، وأوصت الدراسة توصيات عدة جاء أبرزها ضرورة تغيير مسار النفقات العامة من خلال تغيير بنية المُوازنة العامة لمصلحة الإنفاق الاستثماري المُوجه إلى توسيع الطاقات الإنتاجية والبني الارتكازية بما يكفل توفير احتياجات السوق من المنتجات السلعية والخدمية، إضافة إلى توظيف الإيرادات النفطية في المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية كونها تشكل مصادر للإيرادات أكثر استمرارًا واستقرارًا.
- **دراسة (وحيد، 2019) بعنوان: "أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، حالة الجزائر وتونس ومصر"**؛ هدفت الدراسة التعرف إلى تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالوطن العربي، ومعرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المُتدفقة بين الدول وآثارها الاقتصادية الناجمة عنها والسياسات الاقتصادية المُلائمة للتأثير على هيكلها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي بالاعتماد على نموذج (ARDL) في كل من الجزائر وتونس ومصر، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ وجود أثر واضح لهيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي، وأن المساعدات الرسمية في الأجل الطويل يرتبط بعلاقة طردية اتجاه الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس وعلاقة عكسية في مصر، وقدمت الدراسة توصيات عدة أبرزها: أن على الدول النامية التعامل مع التدفقات الدولية لرأس المال بوصفها واقعًا لا بُدَّ من التفاعل معه بشكل أو بآخر، شريطة أن يكون هذا التعامل قائمًا على أسس الاستفادة المشتركة الحالية والمستقبلية، إضافة إلى ضرورة تخلي الثلاث دول عن تمويل الاقتصاد وبرامج التنمية عن طريق القروض الخارجية، لا سيما بالنسبة لكل من تونس ومصر، وإن اقتضى الأمر يتوجب توجيه القروض الأجنبية بعيدًا عن الأغراض الاستهلاكية.
- **دراسة (بلال و طبابيية، 2018) بعنوان: "إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر"**؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط كلًا من الاستثمار المحلي والاستثمار وكفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ أن المُدخرات المحلية بتمويل تنمية الجزائر لم تكن قادرة على تمويل تنمية الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة ما بين (1970-1999)، ولكنها من بداية العام (2000) أصبحت قادرة بتمويل ذاتي، كما تبين عدم وجود علاقة بين الادخار والاستثمار ولا حتى وجود تكامل بينهما، إضافة إلى أن الجزائر تعتمد على الادخار دون وجود منافذ استثمارية داخلية، لذا فالتنمية ستبقى بطيئة لعدم بناء مصادر إنتاجية تسد الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض، وأوصت الدراسة بتوصيات عدة أبرزها؛ ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك من خلال تشجيع

الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والقطاع الإنتاجي من الخدمات والسلع، كي يستطيع الاقتصاد الوطني مُواكبة الاقتصاديات المُتقدمة.

- **دراسة (ناصري، 2014)** بعنوان: **"دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حالة الجزائر"**؛ هدفت الدراسة المساهمة في نقاشات تدور في الوقت الحاضر بالدول النامية؛ حول ضرورة تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المُباشر بالتنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ أنه لا يُمكن أن تكون البيئة الاقتصادية الجزائرية جاذبة للاستثمار الأجنبي المُباشر بالاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات في تغطية النفقات العامة للدولة، وأن الاستثمار الأجنبي المُباشر لا يُسهم في تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية بالجزائر، وأن هذا الاستثمار يواجه مُعوقات تحول دون تدفقه ومُساهمته الفاعلة بالتنمية الاقتصادية، وأن الدول النامية تلجأ للاستعانة بالموارد الخارجية بهدف تغطية فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي بغية تنفيذ برامج الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مُرتفعة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أبرزها؛ ضرورة القيام بدراسة مُتأنية لفرص الاستثمارات المُتاحة وإعداد التقييم المُسبق للمشاريع الأجنبية الوافدة بناءً على أهميتها الاقتصادية، وتوفير كافة البيانات والمعلومات الدقيقة عن فرص الاستثمار وجعلها بمتناول المُستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
- **دراسة (الصوفي، 2013)** بعنوان: **"التمويل الدولي للاقتصاد الفلسطيني فرصة للانعتاق أم تكريس للتبعية"**؛ هدفت الدراسة التعرف إلى أهداف وطبيعة التمويل الدولي المُقدم من طرف الدول المانحة للشعب الفلسطيني، وأهم انعكاساته وتأثيراته على الاقتصادي الفلسطيني عامة، ومقدرته في تقوية وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني على الانعتاق من التبعية للعوامل الخارجية خاصة، وخلصت الدارسة إلى أنه وبالرغم من حجم التمويل الدولي المُقدم للسلطة الفلسطينية والبالغ حجمه (13.9) مليار دولار خلال الفترة (1994-2010)، أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، والذي لا يُمكن إنكار مُساهمته في تحسين شروط الحياة الفلسطينية والتخفيف من معاناة الفلسطينيين، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني آخذ بالتراجع في مُعظم المُؤشرات، كما لم يسهم هذا التمويل في انعتاق الاقتصاد الفلسطيني وتقليل انكشافه للعوامل الخارجية واعتماده عليها، ولم يسهم في الحد من الآثار السلبية المترتبة على العامل الإسرائيلي.
- **دراسة (حكيمة، 2013)** بعنوان: **"تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث"**؛ هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية مساهمة حركة تدفق رؤوس الأموال بطريقة فعالة وبتمويل احتياجات التنمية في الدول النامية ودعم الاستقرار المالي، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الاستقرائي، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها؛ أن تدفقات رؤوس الأموال تُسهم في تسهيل تمويل عجز الحسابات الجارية المحلية، كما أن طبيعة رؤوس الأموال مُتقلبة وما زاد تقلبها ضيق الأسواق المحلية لدول العالم الثالث وهشاشتها؛ ما جعلها غير قادر على استيعاب ومواجهة هذه التدفقات الضخمة وغير المستثمرة ، علاوة على ذلك فإن لتدفقات رؤوس الأموال آثار إيجابية على النمو كونها تحفز الاستثمار وترفع الإنتاجية، إلا أن مدى تأثير تلك التدفقات يرتبط بتحسين السياسات المحلية وبالسرعة التي تعمل بها الدول النامية، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المُباشر يحتل أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، فالمدخرات المحلية غير كافية لمُقابلة حاجة الاستثمار المحلي سواء كان مباشرًا أو غير مباشر، كما أن تدفقات رؤوس الأموال تزيد من درجة تعرض الدول ذات السوق المالية الضعيفة للأزمات في النظام المصرفي وأسعار الصرف، وقدمت الدراسة توصيات عدة أبرزها؛ ضرورة سعي دول العالم الثالث لاستبدال الأموال برؤوس الأموال طويلة الأجل وخلق بيئة اقتصادية مُلائمة لهذه التدفقات؛ وذلك لمُواجهة التغيرات والتحديات، وذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية كلية ملائمة وإيجاد الهياكل المالية القوية التي من شأنها تقليل حدة التقلبات، والحفاظ على قوة النمو بمواجهة تدفقات رؤوس الأموال المُتقلبة.
- **دراسة (Ahmad, 2014)** بعنوان: **" Public Finance Underpinnings for Infrastructure Financing in Developing Countries"**، هدفت الدراسة التعرف إلى الأسس المالية العامة لتمويل الاستثمار، حيث هناك اعتراف مُتزايد بالحاجة إلى زيادة كبيرة بالاستثمار في البلدان النامية لسد الثغرات الكبيرة، وخلصت الدراسة إلى أنه وبالنظر إلى ضخامة احتياجات الاستثمار بالدول النامية، فإن التنمية المُستدامة سوف تنطوي على تسخير فعال للموارد الخاصة (عبر الحدود وكذلك الوطنية)، كما أظهرت الأزمة الاقتصادية الأخيرة أن التدفقات الرأسمالية الحالية عبر الحدود؛ قصيرة الأجل ومُتقلبة وغير مناسبة لتمويل احتياجات الاستثمار طويل الأجل، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على جدول أعمال طويل الأجل للنمو المُستدام بشكل حكيم للموارد الخاصة (الوطنية والعابرة للحدود أو الدولية)، ما يتطلب إجراءات عامة مُصاحبة، لا سيما في مجال التعليم والرعاية الصحية، وكذلك البنية التحتية الأساسية، وقرارات تتعلق بالديون والموارد المحلية وإدارة المخاطر.
- **دراسة (Ayyagari & Others، 2012)** بعنوان: **"Financing of Firms in Developing Countries "**، هدفت الدراسة التعرف على دور التمويل في البلدان النامية، والآثار المُترتبة على هذا التمويل، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها أن الوصول إلى

التمويل يبرز كواحد من أكثر العوائق أمام نمو الشركات، وتُعد الشركات الصغيرة أكثر تقييدًا من الشركات الكبيرة في الوصول إلى التمويل الخارجي، كما يُعتبر التمويل المصرفي هو أكثر أنواع التمويل الخارجي شيوعًا للشركات في جميع الأحجام في البلدان النامية، وأوصت الدراسة بالتوسع في البحث حول الوصول إلى التمويل في البلدان النامية، والسعي نحو توفير بيانات مُفصلة عن الشركات المختلفة وأشكال التنظيم القانونية في البيئات الاقتصادية المُختلفة لفهم أفضل المحركات للوصول إلى التمويل والقنوات المُؤثرة على النمو.

التعقيب على الدراسات السابقة

استعرض الباحث المفاهيم الرئيسة للدراسة والمُتمثلة في العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي ومدى إسهام ذلك في تمويل التنمية بدولة فلسطين، وعلى الرغم من قلة الدراسات التي تناولت هذه المُتغيرات، لاحظ الباحث أن عددًا من الدراسات التي ورد ذكرها في هذه الدراسة أجمعت على الترابط بين هذه المفاهيم، واتفقت الدراسة في السياق مع العديد من الدراسات العربية والأجنبية، وسلطت غالبيتها الضوء على التمويل الدولي والأجنبي للدول النامية وانعكاساته الإيجابية والسلبية على تلك الدول، إلا أن هذه الدراسة اختلفت في المُحدد المكاني "فلسطين" حيث وجد الباحث أن هناك قلة بالدراسات التي تناولت مُتغيرات هذه الدراسة عامة، وحول فلسطين كدولة نامية خاصة، لا سيما أنها دولة نامية بالغة الأهمية، وتُعايش ظروفًا شديدة التعقيد والحساسية، حيث تطلعت الدراسة للبحث في حقيقة ما إذا كان التمويل الدولي علاجا للأزمات الفلسطينية ومحققا للطموحات المنشودة، أم مُجرد إبر مُخدرة ومُسكنة لتلك المُعضلات؟!

ثانيًا: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

المبحث الأول: التمويل الدولي

مفهوم التمويل الدولي

يُعرف (الزبيدي وجبار، 2019، ص:92) التمويل الدولي بأنه أي تدفق للموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المُساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المُباشر، كما أنه مدى حاجة دولة ما للاستعانة بآليات يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية نتيجة قصور موارده الذاتية عن توفيرها، وتحتل التدفقات المالية الأجنبية الأهمية البالغة بالنسبة لتعجيل النمو الاقتصادي في الدول النامية بسبب عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة لتحقيق التنمية ما يتطلب الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية، كما يعرفه (مصيطفى، 2008، ص:91) بأنه ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليًا، إذ من المتعارف عليه أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسيين يتمثل أولهما بجانب سلعي (حقيقي) للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو جانب نقدي أو مالي وتدفقات دولية لرأس المال، والتمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني، وتظهر الأهمية لتمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، ويعرفه (بلال، وطبابيبة، 2018، ص:4) بأنه يُشير إلى مجموع الأموال النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها دولة ما؛ وذلك من أجل تشغيل هذه المصادر في مجالات مُختلفة، ومصادر التمويل الدولي مُتعددة منها الدول والقطاع الخاص والمُؤسسات الدولية التابعة للحكومات، وعرف (زدادقة ومعلم، 2012، ص:2) التمويل الدولي على أنه؛ انتقال رؤوس الأموال من الأماكن (المُستثمرين) عن طريق (المُقترضين) مجموعة من الوسطاء الماليين بغرض تحقيق جملة أهداف أهمها الحصول على أكبر عائد، ويكون تحرك رأس المال بهذا الإطار خارج الحدود السياسية للدول.

أطراف التمويل الدولي

إن العناصر الرئيسة التي يتضمنها التمويل الدولي تتكون من مُتعاملين وأسواق وأدوات أشار لها (وحيد، 2019، ص:8) على النحو الآتي:

- **المُتعاملون:** وهم يُعدون ركيزة رئيسة للنظام المالي الدولي، ويتكونون في ظل النظام المالي الدولي من المُستثمرين والمُشاركين والمُقترضين، وهم كما يلي:

- المُستثمرون: مُتمثلين في الحكومات والمُنظمات الدولية والإقليمية والمُؤسسات العامة والأفراد المالكين لأرصدة فائضة ويرغبون باستثمارها في الأسواق الدولية، وهذه الجهات تُمثل وحدات الفائدة وتوظف هذه الجهات أموالها في نوعين من الاستثمارات هم الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي.
- المُقترضون: مُتمثلين أيضًا في الحكومات والأفراد والمُؤسسات العامة والمُنظمات الدولية والإقليمية التي تُمثل وحدات العجز، وبذلك تدخل السوق الدولية للحصول على القروض بصورة مُباشرة وغير مُباشرة من البنوك الأجنبية والمُنظمات الدولية

كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو تقوم وحدات العجز هذه بإصدار سندات وبيعها في السوق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب.

- المُشاركون: مُتمثلون في الحكومات والشركات المُتعددة الجنسية والسماسرة وتجار العملات الذين يعملون لحسابهم أو لحساب الغير، وأيضًا البنوك التجارية وصناديق الادخار والاستثمار الراغبين في استثمار أموالهم للحصول على عوائد وأرباح أو يحصلون على قروض وطرح سندات في السوق المالية الدولية.

- **الأسواق:** وهي تشتمل على أسواق نقدية ومالية تنتقل من خلالها رؤوس الأموال الدولية، والأسواق النقدية هي أسواق يتم التعامل فيها بأدوات دين قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين ليلة واحدة وأقل من سنة، كما تتأثر الأسواق النقدية بتغيرات أسعار صرف العملات المُختلفة، أما الأسواق المالية فتتعامل بأدوات تعكس أدوات دين وحقوق ملكية، وهي تُعد من الأدوات طويلة الأجل كالأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل، وتتأثر هذه الأسواق بتغيرات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الوطنية.
- **الأدوات:** وتختلف الأدوات المُنتشرة في الأسواق الدولية، وذلك بحسب طبيعة السوق، فالسوق النقدية تتعامل غالبًا بأدوات قصيرة الأجل كحوالات الخزينة و القبولات المصرفية وشهادات الإيداع القابلة للتداول وشهادات الإيداع المخزنة والأوراق التجارية والودائع لأجل ودائع السوق النقدية وصكوك الدين المختلفة بينما السوق المالية فتتداول فيها أدوات طويلة الأجل كأسهم صادرة من شركات وسندات دولية صادرة من حكومات ومنظمات دولية ومن شركات ترغب بالاقتراض من السوق الدولية.

أهمية التمويل الدولي

تبرز أهمية التمويل الدولي بكونه يسمح باستمرار وتوسع النشاطات الاقتصادية وتوفير الاستثمار الذي يعمل على تجديد وتحديث رأس المال المُستخدم في هذه المشروعات، وكي يتم الاستثمار اللازم للنشاطات الاقتصادية فإنه يتوجب توفير ادخارات، وتلك الادخارات تتكون من؛ "ادخارات عينية" وهي جزء من الناتج القومي العيني الذي لا يتم استخدامه لأغراض الاستهلاك وينبغي أن تتاح لعملية الاستثمار، و"ادخارات نقدية" وينبغي إتاحتها لتمويل عملية الاستثمار أي التمويل لاستخدام المُدخرات العينية (زدادقة ومعلم، 2012، ص:2)، كما أن التمويل الدولي أصبح أحد أهم الآليات العالمية التي تتشكل بإطارها العلاقات الدولية التي يدور حولها الجدل المُستمر على كافة المُستويات وبين مختلف المُتعمقين والمُتخصصين حول مدى ضرورة الاعتماد على التمويل الدولي كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول، وقد أشارت بحوث اقتصادية عدة إلى نماذج تنموية عدة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية للتمويل الخارجي؛ منها نموذج (هارود- دومار) الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق ما بين الناتج القومي ومُعدلات استثمار رأس المال، بمعنى الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب فيه ومُستوى الادخار المحلي، والتي يُطلق عليها فجوة الموارد المحلية أو فجوة الادخار، وتتجسد هذه الفجوة بالنقص في المدخرات المحلية للبلد، وهي تُساوي حجم رأس المال الأجنبي كالقروض "على سبيل المثال"، اللازم توفيره تحقيقًا لمُعدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيُستخدم بجانب الادخارات المحلية لتغطية مُستوى الاستثمار المطلوب، كما يُعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية، بينما نظرية (والت روستو) فقد ركزت على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد لمرحلة الانطلاق كي يصبح قادرًا على تسيير نفسه بنفسه أو ما يُسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي"، وتبرز الأهمية للتمويل الدول بصورة جلية في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة ومُتزايدة، وباعتباره يُمثل العنصر الرئيس للنشاطات الاقتصادية المُعاصرة في جانبها العيني كونه يشكل الجانب النقدي لها؛ إذ بدون توفر التمويل لتلك النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها واستمرارها وتوسعها وديمومتها، فالقيام بها يقتضي الاستثمار الذي يتضمن إقامة مشروعات جديدة، وتوسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تجديد وتحديث رأس المال المُستخدم في المشروعات من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية (بلال، وطبايبية، 2018، ص:5).

في أعقاب اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تدفقت المُساعدات الدولية للفلسطينيين؛ وذلك بغية تمكين السلطة الفلسطينية الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، والعمل على تحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين، وتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة، وكان هذا التحرك هادفًا لتقديم مُساعدات مالية بهدف إكساب اتفاق أوسلو المصداقية الاقتصادية لدى المُواطنين الفلسطينيين الذين أبدو حذرًا وترددًا في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المُنبثقة عنه، وبالفعل نجح هذا التحرك وتم تأمين تعهدات إجمالية بلغت (2.4) مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد مُؤتمر الدول المانحة في وأكتوبر من العام 1993م، ومنذ ذلك الحين أخذت تتدفق المُساعدات على الشعب الفلسطيني من الجهات والقنوات المُتعددة، ولأوجه إنفاق مُتنوعة، وأيضًا بشروط عدة غير مُنتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى (13,892) مليار دولار حتى نهاية العام 2010م، ويتبين أن اعتماد الفلسطينيين على التمويل الدولي كمصدر رئيس وأساسي في تمويل المُوازنة والمشاريع التنموية، أوجد لديها حالة من الارتباط

ألقسري مع الخارج، كونه مرهون بالتطورات العملية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وبأجندة السياسية للدول المانحة، ما أدى إلى فقدان استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني وإضعاف القدرة على تحقيق الاستقلال السياسي (الصوفي، 2013، ص:31).

من هنا؛ وحيث إن العوامل والمُحددات التي تتحكم بالملامح الرئيسة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية تقسم إلى عوامل موضوعية خارجية كالاحتلال الإسرائيلي وعامل المُساعدات الخارجية، وعوامل داخلية ذاتية تتعلق بأداء مُؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية منها والأهلية، فإننا نرى أن التمويل الدولي يُعد مصدرًا بالغ الأهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني بهدف تعزيز وتنمية المشاريع الموجودة وتعزيز الاستثمارات الأخرى، وذلك سعيًا لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وإحداث آثار تنموية مُستدامة، إلا أن الصعوبات التي تُكابدها دولة فلسطين كدولة نامية ذات وضع خاص ومُعقد؛ لا تزال تحول دون رسم سياسات عامة وتنموية لتعزيز الاستثمار المحلي والوصول إلى مرحلة التنمية الشاملة والمُستدامة التي تُنشدها لمُواكبة الدول المُتقدمة، حيث تُعاني فلسطين إشكاليات جمة كالاحتلال الغاشم والانقسام البغيض وارتفاع نسب الفساد وتفشيه، يُضاف إلى ذلك لعنة التمويل المشروط التي تُضيق الخناق على حلم التحرير الفلسطيني والوصول إلى التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل لخدمة سياسات وأجندات وأغراض الجهات المانحة، وعليه؛ يبقى التمويل الدولي سيفًا ذا حدين أمام توجيه الاستثمار المحلي الفلسطيني بالصورة المُثلى، وعقبة أمام تحقيق حلم الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلالية والتمكين والتنمية الشاملة والمُستدامة، وفي هذا الصدد لا بُدَّ من الإشارة إلى أن السياستان الاقتصادية والمالية الفلسطينيتان تتسمان منذ مطلع العام 2019م بإجراءات تقشفية صارمة، وذلك لمُواجهة التراجع في المداخل بسبب أزمة الاحتجازات والاقتطاعات الإسرائيلية (المقاصة) من أموال الضرائب الفلسطينية، وأيضًا بسبب تراجع المُساعدات العربية والدولية.

أهداف وآلية تقديم التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية

يُشير (الصوفي، 2013، ص:33) إلى أن أهداف تقديم التمويل الدولي تمثلت في عملية تسوية سليمة في الشرق الأوسط نموذجًا حيًا لطبيعة علاقة وأهداف عريضة لأغراض وأهدف تقديم المُساعدات المالية الدولية المُقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، واتفقت الدول المانحة على الخطوط العريضة للأهداف ولأغراض تقديم المُساعدات للشعب الفلسطيني، والتي يُمكن تلخيصها بالآتي:

- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة) وتنفيذ مشاريع يُفترض أن تعمل على تحسين مُستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على الأسس الأمنية الجماعية والاستقرار، والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مُشترك واعد بنظام الاقتصاد العالمي.
- إزالة واحتواء أسباب التوتر والنزاع والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ المُؤسسات الديمُقراطية وحماية الحقوق الإنسانية.

أما آليات تقديم التمويل الدولي للشعب الفلسطيني فقد أشار لها (الصوفي، 2013، ص:33) بأن المنح الدولية والمُساعدات للفلسطينيين ارتبطت بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي طغت على الحياة الاقتصادية اليومية للفلسطينيين مثل المنح والإغاثة والمعونات، إلا أن هناك ثلاثة مصطلحات غلبت عليها وهي:

- التعهد: والمُتمثل بإعلان دولة ما عن نيتها في تقديم مُساعدة مالية لدولة أخرى، فتصدر تعهد تحدد فيه إجمالي المبلغ أو قيمة المُساعدات التي ترغب بتقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها أو الغرض النهائي منها، ويتم ترك ذلك لمرحلة لاحقة يجري التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمساعدة أو المنحة.
- الالتزام: يُمثل المرحلة أو الخطوة المُتقدمة من مراحل تقديم العون، والتي يسبق توقيع اتفاقيتها مفاوضات مُكثفة وطويلة بين السلطة الفلسطينية والجهة المانحة، ويُعد أهم عنصر من عناصر الالتزام هو تحديد البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة.
- الصرف الفعلي: ويتمثل في عملية الدفع الفعلي للقروض والمنح المُتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك ويُشرف البنك الدولي على عدد كبير من الصناديق المُخصصة للمناطق الفلسطينية، وفي أحيان كثيرة تلجأ بعض الدول على فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المُتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج مُحددة.

ويرى الباحث أنه ما من شك بأن التمويل يُعد عصب الحياة المُجتمعية؛ ولا يُمكن لأحد إنكار ما للتمويل من تأثير وتأثر، مقنعان أو سافران، على مُختلف مجالات الحياة، وقد نُعرِّف التمويل بأنه توفير أموال لازمة لدوران دولاب الأنشطة الاستثمارية الاستهلاكية والإنتاجية، إلا أن التمويل بصفة أساسية يرتبط بتنمية القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل المُولد بقدر يفوق أعباء الخدمة والاستهلاك، كما أن الاستثمارات الوطنية كتمويل ذاتي تُعد عاملًا رئيسًا لتشجيع تدفق التمويل الأجنبي في صورة استثمارات مباشرة أو

غير مُباشرة، حيث تتولد انطباعات وتوقعات المُستثمرين الأجانب السلبية عن البيئة الاستثمارية في الدول التي تنخفض فيها الاستثمارات الوطنية لسبب أو لآخر، علاوة على ذلك فالتمويل بصفة عامة ينمو ويتضاعف كلما كان هناك استقرار اجتماعي وسياسي في إطار نظام سياسي ديمُقراطي يحترم حقوق الإنسان ويستند إلى الدستور والقوانين واللوائح والإجراءات التنفيذية الواضحة والمُلزمة للكافة دون استثناءات، وتُطبق في إطار العدالة والمُساواة. إن هذه العوامل وأكثر تُعتبر هشة بل ومنها ما هو معدوم لدى الساحة الفلسطينية، ما أثر كثيرًا على التمويل الدولي الداعم للشعب الفلسطيني وصموده وقضيته، وبالتالي الآمال والانعكاسات السلبية على حجم الاستثمار المحلي وكفاءة الاستثمار في الدولة، ولا أدل على ذلك ممَّا أشار له (تحليل الأمم المُتحدة القطري المُشترك للأراضي الفلسطينية المُحتلة) بتاريخ 2022/9/1م؛ بأن عدم إجراء أي انتخابات رئاسية أو تشريعية منذ العام 2006م؛ أخر مشاريع القوانين واللوائح إلى أجل غير مُسمى، أو إصدارها بمرسوم رئاسي مع ما يُصاحب ذلك من مشاكل تتعلق بالشرعية والتطبيق والإنفاذ في كافة الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن أوجه القصور في الحكم الفلسطيني الداخلي على سبيل المثال شملت عجزًا في المُساءلة والديمُقراطية، وعدم الكفاية في احترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان والحريات المدنية، إضافة إلى الفجوات الإدارية، والقوانين والمُمارسات التميزية وغير المُتسقة، والافتقار للشفافية، لا سيما في مجال إنفاذ القانون وقطاع الأمن، كما أدى الافتقار العام للشفافية والمُساءلة في التعيينات وداخل الحكومة الفلسطينية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ إلى ضعف الروابط بين مُؤسسات الدولة والجمهور، وتآكل ثقة المُواطنين في مُمثليهم وصانعي السياسات، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ يُمدد لكبار المسئولين كالحكام والسُّفراء فترة ولايتهم ويظلون في مناصبهم أحيانًا لعقود، وأشار التقرير أيضًا إلى أن فلسطين تُعتبر مُجزأة ماديًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وبالتالي تشكلت حواجز كبيرة أمام الحكم الرشيد، إضافة إلى أن الانقسام السياسي الداخلي يَعوق بصورة كبيرة تمتع كافة الفلسطينيين بالحقوق والحكم الرشيد على قدم المُساواة، وأفاد التقرير أيضًا أنه وعلى الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي يُعد مُحددًا لمَسار عملية التنمية؛ إلا أن تحسين الحكم الداخلي الفلسطيني من شأنه أن يُفضي إلى بعض الآثار الإيجابية الهامَّة التي تُسرّع من نتائج التنمية المُستدامة، لذا؛ يتوجب على الفلسطينيين تعزيز جُهودهم في مَجال الحوكمة، والإصلاحات المالية، وترسيخ سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والبيئة، وحماية الفئات المُهمشة والأكثر ضعفًا، وتمكين النساء والفتيات والشباب وكبار السِّن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتأسيسًا على ذلك يُؤكد الباحث على الصعوبة البالغة في تحسين بيئة الاستثمار المحلية وتنميتها بالصورة المُثلى والكفؤءة دون النهوض بكافة المُقومات والدعامات التي تُؤسس لمُناخ استثماري وبيئة محلية سليمة من شأنها النهوض بتنمية شاملة ومُستدامة للشعب الفلسطيني.

مصادر التمويل الدولي الرسمية وغير الرسمية

تنقسم هذه المصادر إلى رسمية وأخرى غير رسمية، وذلك على النحو الآتي (شردود وعمار، 2023، ص:57):

- مصادر التمويل الدولي الرسمية

إن مفهوم التمويل الدولي يُشير إلى توفير مصادر مالية من أجل تغطية النفقات داخل الدولة، وبالتالي انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم على اختلافها، وتُعد البنوك العالمية والأسواق العالمية الكبرى مصدري التمويل الرئيسيين للشركات العالمية مُتعددة الجنسيات، ولمُعظم الدول الصناعية المُتطورة والمتقدمة، بينما الدول النامية فهي تعتمد بشكل خاص على مصادر تمويل رسمية ثنائية ومُتعددة الجهات لتغطية الفجوة التمويلية لديها. ويُشير (ناصري، 2014، ص:107) إلى أن مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية أخذت ثلاثة أشكال تمثلت في: القروض، والمعونات، والمُساعدات الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المُباشرة.

- مصادر التمويل مُتعددة الجهات: والتي تتمثل في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمُنظمات المالية الإقليمية؛ كالصندوق العربي، وبنك التنمية الإسلامي.
- التمويل التجاري الدولي: والذي تلجأ له الدول والمُؤسسات الدولية والشركات الكبرى مُتعددة الجنسيات لتغطية احتياجاتها للتمويل من أسواق أدوات الدين الدولية عن طريق أصدرا سندات أو من خلال تجمعات مصرفية قصيرة ومُتوسطة وطويلة الأجل، سواء كانت هذه الأسواق في دول مصدرة للعملات الرئيسة أو في الأسواق العالمية الحرة.

- مصادر التمويل الدولي غير الرسمية

وهي التحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال والقروض الممنوحة من جهات خاصة إلى حكومات دول أجنبية أو مُؤسسات عامة أو خاصة، ويأخذا هذا النوع من الشركات أشكال عدة وهي:

- تسهيلات الموردين: ويُطلق عليها أحيانًا التصدير.
- تسهيلات مصرفية: وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للدول النامية.
- الأسواق المالية الدولية: وتُعد مصدرًا رئيسًا للحصول على التمويل، وهي تمثل مجالًا واسعًا لتوظيف الأموال الفائضة عبر الحدود.

يرى الباحث أن التوجهات لاستقبال رؤوس أموال أجنبية؛ تُسهم في تغييرات للسياسات التجارية وتوفير بيئة اقتصادية جاذبة للأموال، وسببًا لتكوين تكتلات اقتصادية دولية، وأن التطورات والتغييرات في السياسات الحكومية لاستقبال رؤوس أموال أجنبية يجب توجيهها بصورة اقتصادية مُثلى، وحسب المُكون الاقتصادي للدولة، وتأسيسًا على ذلك يُمكن القول بأن الحاجة إلى تلك المصادر من التمويل الخارجي للتنمية نشأت نتيجة لقصور المُدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المحلية المطلوبة لإنعاش مصادر تمويل التنمية الشاملة والمُستدامة والنهوض بها نحو تحقيق مُعدلات أفضل وأعلى، ومن الجدير بالذكر أن قضايا التنمية استحوذت على اهتمام العديد من الدول لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تحقيقها يتطلب موارد كبيرة وضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها، لذا تتسابق الدول النامية في تهيئة المناخ المُناسب والمُلائم لجذب هذا النوع من التمويل الدولي والاستثمارات الأجنبية، إلا أن الرهان على الاستفادة القصوى بصورة مُثلى من مصادر التمويل الدولية؛ يبقى على عاتق الحكومات وسياساتها العامة وخططها التنموية الشاملة والمُستدامة في إنماء الاستثمار المحلي.

مُعوقات وإشكاليات التمويل الدولي

تُعد مسألة التمويل الدولي من أهم الأمور وأكثرها تعقيدًا؛ وذلك لارتباطها بقضايا عدة ذات حساسية عالمية كمدى تأثير التمويل الدولي على صنع القرارات الداخلية، وارتباطه بموضوع السيادة الوطنية للدولة المُتلقية مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ومدى درجة التوافق بين الأولويات للجهات المانحة والمُنظمات الدولية – التي توجه التمويل- وبين الاحتياجات الحقيقية والفعلية وأولوياتها بالنسبة للدول المُتلقية للدعم، إضافة إلى غياب فرص التكافؤ في تحصيل التمويل والذي يُشير بصورة كبيرة لاستطاعة الجهة المانحة على فرض شروطها على الجهة المُتلقية لهذا الدعم والتمويل، فالجهات المانحة وعلى اختلاف ألوانها وأشكالها تسعى لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والشخصية، وذلك من خلال وضع آليات في إطار تحديد صياغة أشكال تعاون تنموي ثنائي الأطراف، وقد تؤثر على المصلحة الوطنية والتوجه التنموي ذاته، ما يُؤثر عمليًا على برامج التنمية، كما أنه من الأهمية ربط التمويل بالتدخل للوكالات الدولية الذي سيساهم في زيادة إضعاف السيادة الوطنية، بل وفي صناعة القرار الوطني، وزيادة الاعتماد على تلك الوكالات والمنظمات الدولية، وقد أشار لها (بلال، وطبايبية، 2018، ص:7) إلى مجموعة من الإشكاليات والمُعوقات على النحو الآتي:

- يحمل التمويل الأجنبي عادة أجندته الخاصة المُتكونة من جملة مفاهيم أساسية يسعى إلى تعزيزها، وهي مفاهيم ظهرت في مجتمعاتها لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص بها.
- التعميم في توظيف المفاهيم القادمة من المُجتمعات الغربية، في حين هناك خصوصية ثقافية وحضارية لكل مجتمع، وهذا يتطلب جهدًا من الهيئة المانحة والمُنظمة المُتلقية للدعم، وذلك بهدف تكييف المفاهيم الغربية ومحاولة ربطها بالسياق المجتمعي السائد.
- إن الهيئة المانحة تتولى مهام الإشراف والإدارة على عملية تقديم التمويل في بعض الحالات، وهو جهاز إداري تحكمه اعتبارات فنية إدارية أكثر من الاعتبارات التنموية.
- في كثير من الأحيان تكون الجهة المُتلقية غير مُؤهلة تنظيميًا أو مُؤسساتيًا لتلقي الدعم، وهو ما يدفعنا للتكيف مع الاعتبارات التي تطرحها هيئة التمويل، وقد ينتهي الأمر لإحداث تكيف "نظري" أي على أوراق المشروع دون انعكاس ذلك على تنمية الحالة المُؤسسية فعليًا، وهناك نماذج لمنظمات شهدت انتكاسة عقب التمويل بدلًا من أن تشهد تطورًا أساسيًا حقيقيًا.
- مشروطية التمويل والمُساعدات؛ وقد تصنف المشروطية السياسية إلى مُستويات ستة وهي:

✓ التدخل في نظام الدولة وفرض شروط ومتطلبات معينة: كالتعدد الحزبي والإصلاح الديمُقراطي والانتخابات الحرة، وتكريس حقوق الإنسان، والانفتاح الاقتصادي وتقليل تدخل الدولة... إلخ.

✓ المحاولة في تغيير الأولويات والسياسات الوطنية.

✓ المحاولة في تغيير سياسات مُحددة في مجال أو قطاع أو منطقة معينة كالاسعار والضرائب والتشريعات... إلخ.

✓ على مستوى البرنامج أو المشروع قد يتضمن إصلاحات تشريعية أو مُؤسسية.

✓ شروط إدارية.

✓ شروط تمويلية.

يرى الباحث أن الإشكالية التي تنجم عن مخاطر التمويل الدولي تنعكس بدرجة أساسية على تحقيق متطلبات التنمية داخل المجتمعات ويؤدي إلى تطبيق برامج تنموية لا تستجيب لمتطلبات التنمية الحقيقية التي يحتاجها المجتمع مما ينعكس بشكل سلبي على الدور الفعلي للتنمية القائمة من قبل المُؤسسات العامة والخاصة فتصبح هذه المُؤسسات بمثابة عبء على المجتمع، حيث تحتاج إلى إعادة تأهيل وترتيب لتقوم بواجباتها المنوطة بها داخل المجتمع، ويشير(كيالي، 2015) بأنه لم يعد يخفى على أحد أن المسائل المالية باتت

منذ سنوات عدة من أهم المسائل المُؤثرة بطريقة سلبية على توجهات القيادة الفلسطينية، وأيضًا تُسهم في تأزيم العلاقات بين القوى الفلسطينية، وأنه لا بُدَّ من مُراجعات نقدية شجاعة ومسئولة؛ تُفضي إلى تخفيف اعتماد الحركة الوطنية الفلسطينية على الموارد الخارجية، وذلك لتفويت استهداف الضغط الأمريكي والإسرائيلي عليها وعلى شعبها، مع ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية، وتكييف أشكال العمل والنضال بما يتواءم مع قدرات الفلسطينيين وإمكاناتهم، حيث إن ذلك يجعل كفاحهم أعمق وأسلم وأقوى أثرًا على كينونتهم كشعب وعلى حركتهم السياسية، وأيضًا على جدوى كفاحهم، ومن الجدير بالذكر ما أشار له (غفري، 2022) أن محمد اشتية/ رئيس الوزراء الفلسطيني؛ أفاد بأن الدعم الاقتصادي الفلسطيني مهم لكن الأفق السياسي أهم وأن المزاج العام الفلسطيني سلبي جدًا بسبب انتهاكات الاحتلال وغياب الأفق السياسي والوضع المالي والاقتصادي المُتردي، وأن على المُجتمع الدولي إرسال رسالة أمل ودعم للفلسطينيين، كما أشارت (صحيفة رأي اليوم، 2023) إلى دعوة رئيس الوزراء (اشتية) لاستئناف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية لإنهاء أزمتها المالية، والضغط على إسرائيل من أجل وقف الاقتطاعات الجائرة من أموال الضرائب الفلسطينية، إضافة لاستعراضه مع وفود دولية الجهود المبذولة من أجل إعداد أجندة إصلاح إداري ومالي في العديد من القطاعات الفلسطينية، وبحث سبل رفع مُستوى دعم البنك الدولي لفلسطين ولمشاريع التنمية، كما شدد على أهمية التركيز على المشاريع التي تُسهم في خلق فرص العمل، إضافة إلى الإشارة بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال يحجب استئناف المُساعدات المالية للخزينة الفلسطينية في ظل مُطالبته بتعديل المناهج الدراسية الفلسطينية قبل استئناف الدعم المُتوقف منذ عامين، ويُذكر أن الاتحاد الأوروبي يُساهم بنحو (150) مليون يورو سنويًا إلى مُوازنة السلطة الفلسطينية، منها (90) مليون يورو تذهب لرواتب موظفي السلطة المدنية وتأسيسًا على ذلك يُؤكد الباحث أن التمويل الدولي لم يحد من الآثار السلبية المُترتبة على العامل الإسرائيلي أو الشروط التمويلية التي تخدم مصالح الجهات المُمولة، إضافة إلى أن التمويل لم ينجح في رفع كفاءة البيئة الاستثمارية المحلية بصورة تُمكن القطاعات الفلسطينية من التنمية الشاملة والمُستدامة، وتقلل من اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي، ما يترك علامات استفهام كبرى حول الكفاءة الإدارية للحكومة الفلسطينية في وضع وتنفيذ سياساتها العامة نحو التنمية الشاملة والمُستدامة.

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي

مفهوم الاستثمار المحلي

يُعرف (الشريف، 2019، ص:5) الاستثمار المحلي على أنه جميع الفُرص المُتاحة للاستثمار في السوق المحلية، وذلك بصرف النظر عن أدوات الاستثمار المُستعملة كالعقارات والمشروعات التجارية والأوراق المالية، كما أنه استثمار وطني يكون فيه جنسية المُستثمر محلية أو وطنية سواء كانوا مُؤسسات أو أفراد، ولهذا الاستثمار الأولوية على الاستثمار الأجنبي في دول عدة، إضافة إلى أن الاستثمارات المحلية لا تنتقل فيها القيم المعنوية والمادية عبر الحدود، فالمُستثمر وطني، كما أن المشروع استثمار وطني، ورأس المال أيضًا وطني، وكل ذلك يتم داخل الوطن، ويُعرف (جلال، 2016، ص:20) الاستثمار المحلي على أنه توظيف لرأس المال المحلي من خلال توجيه المُدخرات نحو الاستخدامات التي تُفضي إلى إنتاج خدمات أو سلع تُشبع الحاجات الاقتصادية المحلية للمُجتمع المحلي وزيادة رفاهيته، وتُعرفه (رزايقية، 2019، ص:22) على أنه الاستثمار الذي يعود بالفوائد المُباشرة على الجماعات المحلية والمُواطنين أولًا وعلى وجه الخصوص وبشكل مُباشر ومن ثم على الدولة بشكل عام، وذلك لكون الجماعات المحلية تُعد جزءًا لا يتجزأ منها، فالاستثمار المحلي هو اللبنة والركيزة الأساسية في التنمية المحلية التي تُعد بدورها غاية وهدف من الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة، كما أن الاستثمار المحلي يندرج تحت الاستثمار الوطني لكون الجماعات المحلية هي الوحدة القاعدية للدولة والخاضعة لها وتحت وصايتها، فلا يُمكن القول عن الاستثمارات المحلية أنها مُنفصلة عن الاستثمارات الوطنية، ويُعرفه (عبد الشرع، ومحمد، 2022، ص:69) على أنه الاستثمار الذي يتم برأس مال وطني داخل إقليم الدولة ويتعلق بكافة صورة الاستثمار المعروفة.

أنواع الاستثمار المحلي

يتضمن الاستثمار المحلي أنواعا عدة؛ وذلك نظرًا لأهميته وطبيعته وأهدافه، وقد أشار لهذه التصنيفات (الشريف، 2019، ص6-8) على النحو الآتي:

- من حيث الطبيعة القانونية؛ يُصنف الاستثمار المحلي إلى:

- الاستثمار الخاص: يقوم على مُبادرة الأفراد بشكل منفرد أو ضمن عدد صغير من المشاركين أو أسرة؛ باستثمارات مُحددة، والتي تتخذ صيغًا مُتنوعة كقيام الفرد باستثمار في السندات والأسهم، أو أي نشاط آخر في السوق المالية المحلية، أو إنشاء مشروع استثماري صناعي أو خدمي أو زراعي.

- الاستثمار العام (الحكومي): يتعلق بالاستثمارات العامة؛ والتي ترتبط بفلسفة النظام الاقتصادي المُنتهج من قبل الحكومة، وعليه تتبنى الحكومة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تحت لواء الاشتراكية، في حين أنها في ظل الرأسمالية تكتفي بالمُراقبة والحصول على نسبة من الاستثمارات.
- الاستثمار المُختلط (خاص- حكومي): يتحقق بدمج القطاعين الخاص والعام لإقامة مشاريع كبيرة تتطلب رؤوس أموال خاصة محلية؛ كونها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

- من حيث المدة الزمنية؛ يُصنف الاستثمار المحلي إلى الآتي:

- استثمار قصير الأجل: لا يتجاوز مدة إنجازه عن السنتين، وتتمثل في الأوراق المالية التي تأخذ شكل القبولات البنكية، وأذونات الخزينة أو شكل شهادات الإيداع.
- استثمار مُتوسط الأجل: تقل مدة إنجازه عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي تكمل أهداف إستراتيجية يُحددها المُستثمر المحلي سواء كان دولة أو مُؤسسة أو أفراد.
- استثمار طويل الأجل: تفوق مدة إنجازه الخمس سنوات، وهي تتطلب أموال ضخمة، وتُؤثر بشكل كبير على المُستثمر بصفة خاصة والمُجتمع بصفة عامة.

- من حيث الموضوع؛ يُصنف الاستثمار المحلي إلى الآتي:

- استثمارات التحديث: ترمي إلى رفع المُستوى التقني للمُعدات، ويكون من شأنها تخفيض التكاليف المُتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة مُخاطرتها قليلة.
- استثمارات ذات طابع اجتماعي: تهدف إلى المُساعدة على ضمان السير الحسن للنشاط الرئيس، خلق أجواء مُلائمة للعمل كبناء مطعم للعمال أو بناء سكنات عمال، ويدخل في إطار هذا النوع مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتحملها برامج الدولة، والتي لا تقل أو تنعدم فيها الربحية، وهي بذلك تهدف لتقديم خدمات للأفراد من نقل وسكن وصحة وتربية، ولا يُراد من هذه المشروعات الربح بل تحقيق المنفعة العامة.
- الاستثمارات التجارية: تتمثل في كل النفقات المُتعلقة بالإعلان والدعاية والإشهار، وهي تعمل على تحسين سمعة المُستثمر ومركزه في السوق، وتصبح هذه الاستثمارات ذات أهمية أكبر عندما يكون المشروع الاستثماري جديد أو عند ضخ مُنتجات جديدة.
- استثمارات التوسع: وهي تسمح للمشروع بمُواجهة تطور أو نمو الطلب في القطاعات الحيوية بالاقتصاد، وهذا النوع يستلزم من المشروع توسيع طاقته الإنتاجية، وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع لرأس المالي الموجود أصلًا طبيعة إنتاجية جديدة.
- استثمارات التجديد: نوع مُخصص لرفع الإنتاجية وتخفيض النفقات، ويتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المُتجددة كعناصر الإنتاج وطرق الإنتاج السابقة والناتج.

من الجدير بالذكر في الحالة الفلسطينية حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين، ما أشار له (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) وسلطة النقد الفلسطينية حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2022م؛ حيث بلغ صافي رصيد وضع الاستثمار الدولي (3.361) مليون دولار، وبلغت أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (51%) وهي استثمار أجنبي مُباشر، واستثمارات حافظة نسبة (14%)، واستثمارات أخرى (أهمها الودائع من الخارج والقروض) حوالي (35%)، وشكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي (35%) من أجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني، وارتفع الدين الخارجي على القطاع الحكومي الفلسطيني بنسبة (2%) ليصل إلى حوالي (1.3) مليار دولار أمريكي في نهاية الربع من العام 2022م، أما الدين على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية فقد بلغ حوالي (2.191) مليون دولار أمريكي من نهاية ذات العام، وقد توزع الدين الخارجي بين دين على القطاع الحكومي بنسبة (59%) وقطاع البنوك بنسبة (34%) والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والمُؤسسات الأهلية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية) بنسبة (5%)، والاقتراض بين الشركات التابعة المنتسبة بنسبة (2%).

أهداف الاستثمار المحلي

على ضوء التطور الحاصل في الفكر العالمي والنظرية العالمية؛ فقد ارتقت أهداف الاستثمار إلى أن أصبح الهدف الرئيس منه هو تعظيم ثروة المُستثمر بصورة كبيرة، وقد أشار (جلال، 2016، ص25-27) إلى أن للمشروع الاستثماري أهدافا متوقعة تتحدد على النحو الآتي:

- الأهداف الاقتصادية

- تحقيق الربح أو العائد بالإضافة إلى تنمية الثروة ومن ثم تأمين الحاجات المُتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.

- إنعاش الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمُختلف مفاهيمه "اجتماعي واقتصادي ومالي".
- زيادة الإنتاج الخدمي والسلعي المُمكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق المداخيل المُناسبة لعوامل الإنتاج وذلك فضلًا عن زيادة في الدخل الوطني.
- رفع قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على إتاحة المزيد من الخدمات والسلع وعرضها في السوق المحلية لإشباع حاجات المُواطنين، والحد أيضًا من الواردات، والعمل على زيادة القدرة لدى الدولة على التصدير وتحسين ميزانية المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المُنتجة محليًا، وذلك لزيادة قيمتها وبالتالي ارتفاع المردود الاقتصادي، وتقوية بنيان الاقتصادي الوطني بالصورة التي تعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، وتكوين ثروة محلية وتنميتها.

- الأهداف السياسية

- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تحقيق أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وجعلها مُنسجمة بشكل أكبر مع إنجازها بعزم والتزود بالوسائل التي تتيح التحكم في تنفيذها، وتوفير الشروط الضرورية لاعتماد شفافية تامة في تدبير المزايدات والمناقصات والصفات العمومية، وانتهاج الصرامة، الكفيلة بتفادي التقليص لنفقات الدولة.

- الأهداف التكنولوجية

- تطوير أساليب إنتاج محلية وتكنولوجيا تكون قادرة على الوفاء باحتياجات المُجتمع المحلي وتنمية وتطوير واستغلال موارده الاقتصادية المُتاحة، وذلك بصورة أكثر فعالية من أجل تحقيق مُعدلات أكبر للنمو الاجتماعي والاقتصادي، ورفع مُستوى الإنتاج، ومُختلف مشاريع البنية التحتية، كما يُساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة، وزيادة في فرص العمل بالنسبة للمُواطنين المحليين.
- تطوير المُستوى التقني وتوظيف المحليين لاكتساب الخبرة.

- الأهداف الاجتماعية

- تحقيق تنمية اجتماعية مُتوازنة، بين مختلف مناطق الدول؛ وذلك عن طريق الاستثمار المحلي، ما يُسرع في تنمية وتطوير مناطق الدولة الأقل تنمية، إضافة إلى القضاء على كافة أشكال البطالة وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات والسلع الضرورية.
- كما أنه محرك رئيس للنمو، فهو ذو بعد مُستقبلي وأيضًا له منفعة شبه دائمة.
- يُسهم في الوصول إلى المُستوى المعيشي المُرتفع، وهذا ما اكتسبته الدول المُتقدمة.

ومن الجدير بالذكر في ذات السياق إذا ما تم التغلب على المصاعب والتحديات التي تُواجه النمو الاقتصادي والتطور فيها، وأبرزها استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، والانقسام الفلسطيني، ووجود نظام مالي مُتعدد العملات، والآثار السلبية الناجمة عن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة الاستثمارية والاقتصادية بشكلٍ عام، ويشير (سلامة، 2019) إلى أنه وفي مُحاولة لكبح جماح التراجع الواضح في أداء الاقتصاد المحلي الوطني الفلسطيني، لا سيما بعد توقف المُساعدات الأمريكية وانخفاض التمويل العربي والدولي وأزمة المقاصة مع الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد اطلق رئيس الوزراء الفلسطيني (اشتية)، مُبادرة تنموية بعنوان "التنمية العنقودية"، والتي تأتي تعزيزًا لصمود المواطنين على أرضهم وتمكين الاقتصاد الفلسطيني للانبعاث من جديد من تحت رماد الحصار والمثالب والمُؤامرات التي تسعى إلى تدمير الاقتصادي الوطني الفلسطيني، وإتباعه بالكامل لاقتصاد الاحتلال، وذلك للضغط على الحكومة الفلسطينية لتقديم تنازلات فيما باتت تعرف بصفقة القرن، إلا أن (الفقهاء، 2021، ص:13) أفاد بذات الخصوص حول دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في فلسطين؛ أنه لا يُمكن الاعتبار أن هناك عناقيد صناعية عميقة بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب الضعف في البنية الصناعية الحالية، وافتقارها إلى مُقومات العنقود فيما يتصل بالبنية التحتية، والموارد المُتخصصة، والعلاقات، والعمالة الماهرة، بالإضافة إلى ضعف التكامل بين المُشاركين فيها، وغلبة المُنافسة عليها، وعلى الرغم من تعدد أسباب ذلك الضعف، إلا أن هناك عاملين رئيسيين يُسهمان في تطوير العناقيد وهما مُنظمات الأعمال، والحكومة، فعلى صعيد الدور الحكومي؛ تبين محدودية هذا الدور، حيث إن السياسات الحكومية المُستهدفة للتنمية الاقتصادية تُركز على مفهوم التنمية القطاعية أكثر من تركيزها على التنمية العنقودية، ونتج عن هذا التوجه تواجد إشكاليات في تطور العناقيد، ما أضعف دور القطاع الخاص في إحداث تنمية اقتصادية مُستدامة بالاقتصاد الفلسطيني، ومن الجدير بالذكر انه تكرر استخدام مُصطلح العناقيد الصناعية والاقتصادية وتم العمل على بلورتها دون خروج ذلك إلى حيز التنفيذ الفعلي، أما على الصعيد الآخر وهو صعيد مُنظمات الأعمال، فقد تبين أن الشركات الفلسطينية لا تعمل ضمن مفهوم العناقيد، فهناك تكامل محدود في عملياتها سواء على مُستوى سلاسل الإمداد، أو على المُستوى الأفقي بما يتصل بالأطراف الأخرى المُشاركة بالصناعة بصورة مُباشرة أو غير مُباشرة كالجامعات، والاتحادات التجارية، ومراكز التدريب، والمُؤسسات العامة، وقد أدى ضعف التكامل لاحتدام المُنافسة وتراجع مُستوى العمل المُشترك أو المُنافسة القائمة على

أسس الإبداع والإنتاجية، وهو الأمر الذي تسبب بإضعاف التطور العنقودي بسبب سعي الشركات الحثيث للسيطرة على السوق، أو الحصول على المُدخلات بأقل التكاليف. وتأسيسًا على ما سبق؛ يُؤكد الباحث أن كل ما يطفو على الساحة الفلسطينية من معالم؛ كارتفاع نسب البطالة، وغلاء المعيشة، وازدياد الفقر، واحتجاجات العديد من القطاعات ضد الحكومة وإجراءاتها بالآونة الأخيرة، واستفحال الفساد في العديد من مفاصل الدولة، وتجزئة الرواتب، وعجز السلطة الفلسطينية عن تلبية احتياجات الشارع الفلسطيني، ما هي إلا انعكاس لحقيقة الفجوة ما بين النظرية والتطبيق لضعف الحكومة في إنماء الاستثمار المحلي، فهي مُؤشرات واقعية وفعلية للإخفاقات المُتعددة لتلك لحكومة في سياساتها العامة وخططها الإستراتيجية والتنموية التي تحتاج إلى إعادة بلورة من جديد، كي تتمكن من تحقيق أهداف الاستثمار المحلي المنشودة في شتى المجالات والقطاعات.

أهمية الاستثمار المحلي

يُشير (عبد الشرع، ومحمد، 2022، ص:70) إلى أن الاستثمار المحلي يُؤدي دورًا مُهمًا لأي اقتصاد وطني وتتمثل أهميته بالآتي:

- زيادة الدخل القومي للبلد من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين معيشة الأفراد.
- زيادة الناتج المحلي ودعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
- القضاء على البطالة وذلك من خلال توفير فرص عمل لأفراد المجتمع.
- إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية للوصول إلى تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية شاملة ومستدامة.
- يُسهم الاستثمار في إحداث تطور تكنولوجي؛ من خلال إدخال التكنولوجيا المُتطورة والحديثة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمُجتمع.
- يُسهم الاستثمار في دعم البنية التحتية للمُجتمع؛ حيث إن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء أو إقامة جسر أو شق طريق.

يرى الباحث أن البيئة الفلسطينية بيئة مُحفزة للاستثمار المحلي بالغ الأهمية، فيما لو تمت إدارة الموارد والسياسات الداخلية والخارجية بصورة مُثلى تحفز هذا الاستثمار، إلا أن ما نشهده على الواقع الفلسطيني وفقًا لما أشار له (أبو أمير، 2019) بأن هناك مُعطيات وُصف بالمُقلقة تفسح المجال الواسع لطرح تساؤلات عدة حول أسباب ما يُمكن وصفه بهروب الاستثمارات الفلسطينية من الأراضي الفلسطينية إلى خارجها، وهل أن البيئة الفلسطينية باتت طاردة لهذه الاستثمارات بدلًا من أن تكون جاذبة؟ حيث أعلن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني وسلطة النقد في تقرير مُشترك وجود ارتفاع في الاستثمارات الفلسطينية في الخارج، نظرًا لعدم استقرار الأوضاع الفلسطينية الأمنية والسياسية، رغم ما تحاول البيئة الفلسطينية تقديمه من مُحفزات تشجيعية للاستثمار المحلي أو الداخلي، هي حقيقة مُؤلمة؛ ففلسطين أولى بأموال أبنائها لكنه واقع مُؤسف، ويُشكل ارتفاع المعدلات الاستثمارية الفلسطينية في الخارج اعترافًا من السلطة الفلسطينية بالواقع الفلسطيني المُحطم، بالإضافة إلى دور التحولات الأمنية والسياسية في الساحة الفلسطينية؛ والتي شكلت بيئة طاردة للاستثمار المحلي، وعقبة خطيرة أيضًا أمام زيادة الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية، فهناك عوامل عدة تدفع المُستثمر الفلسطيني للهجرة ونقل استثماراته إلى الخارج؛ أولها الواقع المُعقد الذي تُعايشه الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى غياب الخطط الحكومية الحامية له، ونقص المُساندة للقطاع الخاص، كما أن هناك زيادة في معدلات الضرائب المُذهلة والرسوم والجمارك، وفقدان للدعم الحقيقي والحماية من السلطة الفلسطينية للاستثمارات المحلية، ومن الجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية التي تسعى لجلب المُستثمرين الأجانب لضخ أموالهم في الأراضي الفلسطينية إلا أنها لم تعمل بصورة كافية على تعزيز الصمود للمُستثمرين الفلسطينيين ولم تُقر السياسات ذات العلاقة بحمايتهم، كما أن الاستثمارات الفلسطينية الداخلية تتركز على القطاعات العقارية والتجارية، مُقابل تراجعها بالقطاعات الصناعية والإنتاجية؛ وذلك بسبب غياب الحماية الداخلية والعراقيل الإسرائيلية، وأيضًا غياب السيطرة الفلسطينية على المعابر والموانئ، وصعوبة نقل الأموال ما بين المصارف الفلسطينية بسبب خضوعها لرقابة فلسطينية- إسرائيلية، علاوة على ذلك فإن الفساد المُستشري في السلطة الفلسطينية يُعد أحد الأسباب الطاردة للاستثمارات المحلية، بجانب التعقيدات الأمنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية، لذا فإن الإحصائيات الأخيرة المُرتفعة حول هجرة الاستثمارات؛ تجعل الحاجة ملحة لإجراء المُراجعة الشاملة لاتفاقيات السلطة الفلسطينية وإسرائيل، لا سيما اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يُقيد العجلة الاستثمارية الفلسطينية، وصولًا إلى تأمين وتوفير بيئة مُناسبة لجذب الاستثمارات إلى الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في القطاعات المُشغلة للعمالة والدورة الإنتاجية.

العلاقة النظرية بين التمويل الدولي والاستثمار المحلي

تواجه اقتصاديات الدول النامية مُعدلات مُنخفضة للنمو؛ وذلك بسبب الطبيعة المُتأصلة لنقص المُدخرات التي لا تستطيع توفير الدعم المالي للاستثمار في القطاعين الخاص والعام في تلك الاقتصاديات، ولا يُمكن الحفاظ على النمو الاقتصادي واستقراره ما لم يصل رأس المال إلى عتبة معينة، لذا فإن نمو رأس المال والاستثمار المُعزز بالتمويل الخارجي والقروض الأجنبية سيُحفز النمو الاقتصادي

التلقائي الناتج عن زيادة المُدخرات بمرور الوقت، وهذا يوضح مفهوم نظرية الفجوة المزدوجة التي تُقر أن التمويل الخارجي يستطيع سد الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار، وهكذا يصبح التمويل الخارجي ضرورة حال نقص المُدخرات في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، ويترتب على الدولة تعزيز إنتاجيتها من خلال الاستثمار في الأموال المُقترضة، فدور التمويل هنا هو السماح للدول النامية بالاستثمار أكثر مما يمكنها الادخار محليًا، حيث إنه ضرورة ناتجة عن عجز الدولة في المُدخرات الداخلية، وعلى العموم فإن فكرة وجود الفجوة في التمويل وهي أساسًا فجوة بين الأموال المُتاحة من المصادر المحلية ومُتطلبات الاستثمار الإجمالية شجعت إلى حدٍ كبير فكرة الاقتراض الأجنبي كأحد الطرق لسد هذه الفجوة، فإذا لم تتوفر لدى الدول النامية موارد محلية كافية للاستثمار، عليها والحالة تلك سد الفجوة بالديون والمعونة الخارجية، ويُشترط في ذلك وجود عجز مُؤقت وليس دائم، ليتم استثماره والعودة لإعادة التمويل الذاتي وتصبح الدولة قادرة على تمويل استثماراتها من مدخراتها، ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في الاستثمار المحلي بالعديد من الدول يسبق الارتفاع في مُعدلات الادخار في القطاع العائلي، فيرتفع الاستثمار بفعل التمويل من المصادر الخارجية، لا سيما الاستثمار الأجنبي والاقتراض الخارجي، ليرتفع بعدها الدخل المحلي ويزداد معه ادخار القطاع العائلي لتتوفر الموارد المالية التي تُسهم بدورها في زيادة الاستثمار مرة أخرى، وبالتالي لا يُعتبر توفر المدخرات المحلية شرط ضروري لرفع أو زيادة الاستثمار في بداية عملية النمو، حيث إن المهم في هذه المرحلة هو توفر الفرص الاستثمارية الحقيقية المجدية اقتصاديًا والتي تحث مديري الائتمان على استغلال الفوائض المالية المُتراكمة لديهم، وتحفيز رجال الأعمال لتحمل مخاطر الاستثمار، وتشجيع المستثمرين الأجانب للدخول للسوق المحلي، فارتفاع ادخار القطاع العائلي لا يُمثل قيدًا على عملية النمو الاقتصادي بالقدر الذي يمثله نقص الفرص الاستثمارية المُجدية (السيد، والبرماوي، 2020، ص:201).

يرى الباحث أن التمويل الدولي يُمثل جانبا من العلاقات الاقتصادية الدولية المُرتبطة بتأمين وتوفير رؤوس الأموال دوليًا، وتُسهم فيه ما يُعرف بمُؤسسات التنمية؛ حيث يتبلور ويتمثل دور هذه المُؤسسات في توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز وإتمام المشروعات وتخفيض البطالة في البلدان المُستقبلة للتمويل، وذلك فيما إذا استُغِلَّ بصورة سليمة، إضافة إلى زيادة معدلات التوظيف وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي الحديث حول دور التمويل الدولي في تعزيز كفاءة الاستثمار المحلي والتمكين والقدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني؛ نرى أن هذا التمويل على مدار السنوات الماضية لم يُؤتِ ثماره ولم يُحقق الطموحات الفلسطينية المتمثلة في حرف بوصلة الاقتصاد الفلسطيني نحو اتجاهها القويم والسليم على مسار النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمُستدامة، وهذه الهشاشة نابعة من الأهداف الحقيقية التي تقف خلف تقديم التمويل الدولي للفلسطينيين؛ والمُتمثلة في دعم العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإعطائها الزخم المُلائم، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني وإزالة العنف والتوتر في المنطقة واحتواء أسبابه، إضافة إلى نشر المبادئ الديمُقراطية وحقوق الإنسان بين الشعب الفلسطيني، وكل ذلك بالطبع كان على حساب إحداث تنمية حقيقية يُنشدها الفلسطينيون، أو بمعنى آخر الاهتمام بالأزمات قصيرة الأجل على حساب طويلة الأجل التي تُنهي الاستثمار المحلي الفلسطيني وتخدم التنمية الحقيقية للفلسطينيين، وبالتالي استخدام مُسكنات للأزمات الاقتصادية الفلسطينية لا علاجها، وعلى الرغم من تحقيق التمويل الدولي بعضًا من الإنجازات لا سيما في تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأسهم في تقوية بعض الشرائح والفئات المُهمشة، إلا أن دوره لم يكن فعَّالًا في تحرر الاقتصاد الفلسطيني من العوامل الخارجية والاعتماد عليها، فلم يحد التمويل الدولي من الآثار السلبية المُترتبة على العامل الإسرائيلي، حيث فشل التمويل طيلة السنوات السابقة في تعويض الشعب الفلسطيني عن الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن السياسات والمُمارسات الإسرائيلية، كما لم ينجح أيضًا في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي، وهذا ما يتجلى في العديد من الصور أبرزها معاناة المُوظفين من انقطاع الرواتب واجتزائها لأكثر من عام ونصف، يُضاف إلى كل ذلك أن التمويل أيضًا بما فيها المشروط؛ لم يستطع الحد من استفحال الفساد في العديد من مفاصل الدولة الفلسطينية، بل ازدادت وتيرته، إن كل ما ذُكر أعلاه ينعكس حتمًا بشكل سلبي على الاستثمار المحلي الفلسطيني وكفاءته وقدرته على التنمية الشاملة والمُستدامة، وهذا ما بات يستوجب وقفة جادة من الشعب الفلسطيني لتكريس كل ما من شأنه تعزيز الأسس والمبادئ والمعايير والقوانين السليمة التي تخلق بيئة سليمة ومُحفزة للاستثمار المحلي الفلسطيني.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- إن التمويل الدولي له مزايا إيجابية كثيرة تجاه الاستثمار المحلي والاقتصادي الفلسطيني، غير أن ذلك لا يعني أن ليس له جوانب سلبية عديدة على العديد من القطاعات الفلسطينية ما يُؤثر سلبًا على الخطط الإستراتيجية والعمليات التنموية الشاملة والمُستدامة.
- تنعدم أجواء الديمُقراطية والمُساواة في القطاع الفلسطيني، وترتفع نسبة استفحال الفساد في مفاصل الدولة الفلسطينية ما يُؤثر

سلبًا على الاستثمارات المحلية والتمويل الدولي.

- هناك فجوة كبيرة ما بين النظرية والتطبيق في نهج الحكومة الفلسطينية وسياساتها العامة وخططها التنموية، فما يُقال ويُنشر هو استراتيجيات واعدة لا تعدو عن كونها حبرًا على ورق.
- يبقى الاحتلال الإسرائيلي عائقًا كبيرًا أمام التحرر الاقتصادي وبلوغ الفلسطينيين لأهدافهم المنشودة في التمويل الذاتي والتحرر من التبعية الدولية والتمويل المشروط.
- يُؤثر الانقسام الفلسطيني بصورة سلبية على التمويل الدولي وعلى إيجاد مُقومات البيئة والمُناخ المُحفز للاستثمار المحلي وكفاءته.
- إن سياسة التنمية بالعناقيد التي أشارت لها طويلًا الحكومة الفلسطينية، لم تُؤت ثمارها ولم تُصدر مُؤشرات على نجاعتها في الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.
- لم يُسهم التمويل الدولي في تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني والاستثمار المحلي لديه، أو حتى الحد من الأضرار والخسائر التي تكبدها على مدار طيلة السنوات السابقة، ولم يستطع الفلسطينيون الوصول إلى الاعتماد الذاتي أو حتى التخفيف من نسبة التمويل، بل زادت التبعية وأصبحت تتزايد وتيرة الشروط لصالح أجندات ومصالح معينة، وارتفع حجم الدين الخارجي ما أثقل كاهل الشعب الفلسطيني.

توصيات الدراسة

على ضوء نتائج الدراسة يُقدم الباحث جملة من التوصيات على النحو الآتي:

- يتوجب من ناحية تأييد التأثير الإيجابي لتدفقات التمويل الدولي على الاستثمار المحلي والاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تصحيح السياسات التي تُؤثر على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال المحلية، ومن ناحية أخرى العمل على استحداث آليات للتحكم في تدفقات التمويل الدولي بحيث تكون هذه السياسات والآليات بعيدة عن التقييد غير المُبرر لتدفقات التمويل.
- يتوجب على الحكومة الفلسطينية إعادة النظر في كل ما من شأنه زيادة الكفاءة الإنتاجية ودعم الاستثمار المحلي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق كالتلوث والاحتكار، إضافة إلى تكريس سيادة القانون والعمل بالمُساواة وحقوق الإنسان ومُحاربة آفة الفساد المُستشري في مفاصل الدولة الفلسطينية، واستخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات مُعينة.
- ضرورة ردم هوة الفجوة ما بين النظرية والواقع في الساحة الفلسطينية من خلال انتهاج مبدأ الشفافية مع الشعب الفلسطيني واستعادة ثقة كافة شرائحه في الحكومة الفلسطينية وحقيقة جهودها.
- بذل كل الجهود المحلية والدولية من أجل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على الشعب الفلسطيني.
- ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني البغيض والسير نحو بيئة ديمُقراطية وانتخابات رئاسية وتشريعية.
- إعادة النظر حول سياسة التنمية بالعناقيد وأسباب عدم نجاعتها.
- ضرورة البحث عن سياسات عامة وخطط إستراتيجية وتنموية ترفع من قدرة الشعب الفلسطيني على الاستثمار المحلي ورفع مُستوى الاقتصاد الفلسطيني والتخفيف من حجم التمويل الدولي والشروط التي يفرضها للتأثير على المشروع الوطني.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر العربية

- بلال، مرابط، طبايبية، سليمة. 2018. إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر. مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمُؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018.
- جلال، سيف الدين. 2016. سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- حكيمة، شرفة. 2013. تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث. أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر.
- رزايقية، أسماء. 2019. دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي. رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الزبيدي، حسن، جبار، إبراهيم. 2019. فاعلية التمويل الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، عدد (25)، ص 89-120.
- زدادقة، كلثوم، معلم، فادية. 2012. دور المُؤسسات والهيئات المالية الدولية والإقليمية في تمويل التنمية المُستدامة. رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945 قائمة.

- السيد، مصطفى، البرماوي، أدهم. 2020. دراسة أثر الدين الخارجي على مُعدل الاستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة من 1995 وحتى 2018. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (21) العدد (3)، ص 195-228.
- شردود، خولة، عمار، خير الدين. 2023. الإطار المُؤسساتي للتمويل الدولي والتنمية، إشارة إلى جهود بعض المُؤسسات في جائحة كورونا. مجلة التحولات الاقتصادية، مجلد (3)، عدد (1)، ص: 52-67.
- الشريف، حمدي. 2019. دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وتطوير الاستثمار المحلي. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- الصوفي، أشرف. 2013. التمويل الدولي للاقتصاد الفلسطيني فرصة للانعتاق أم تكريس للتبعية. جامعة باجي مختارة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد (13).
- عبد الشرع، عقيل، محمد، مصطفى. 2022. دور خطابات الضمان في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2018). مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (64)، ص61-92.
- الفقهاء، سام. 2021. دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في فلسطين. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد (9)، العدد (1)، ص 6-15.
- مصيطفى، عبد اللطيف. 2008. تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مُقارنة بين الجزائر ومصر. أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر.
- ناصري، نفيسة. 2014. دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حالة الجزائر. أطروحة دكتوراة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- وحيد، نمديل. 2019. أثر التمويل على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

المراجع والمصادر الأجنبية

- Ahmad, E. 2014. Public Finance Underpinnings for Infrstructure Financingin Developing Countries. The London School of Economics and Politica Sciennce.
- Ayyagari, M. Kunt, A. Maksimovic, V. 2012. Financing of Firms in Developing Countries. Policy Research Working Paper 6036.

المصادر والمراجع الإلكترونية

- الائتلاف من أجل النزاهة والمُساءلة "أمان". 2022. استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومُكافحته في فلسطين. تم الاطلاع بتاريخ 2023/3/23م: https://www.wattan.net/data/uploads/af8dc1342d8e055befe0ee9800576d51.pdf
- أبو أمير، عدنان. 2019. الاستثمارات الفلسطينية تهرّب إلى الخارج مع غياب البيئة الآمنة. تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/7م: www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2019/10/palestine-domestic-foreign-investments-leaving-pma-pcbs.html
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2023. الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يعلنان النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين نهاية الربع الرابع من العام 2022. تم الإطلاع بتاريخ 2023/4/1م: https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4466
- سلامة، سامر. 2019. التنمية العنقودية والاستثمار في الموارد المحلية. جريدة الأيام، تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/7م: www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=135e581by324950043Y135e581b
- صحيفة الراي الآخر. 2022. اشتية يدعو لاستئناف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية لإنهاء أزمتها المالية. تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/8م: www.raialyoum.com /اشتية-يدعو-لاستئناف-الدعم-الدولي-للسل/
- غفري، محمد. 2022. اشتية: الدعم الاقتصادي للفلسطينيين مهم لكن الأفق السياسي أهم. تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/9م: www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/اشتية-الدعم-الاقتصادي-للفلسطينيين-مهم-لكن-الأفق-السياسي-أهم/2692461
- كيالي، ماجد. 2015. شهيات الدعم المالي.. الحالة الفلسطينية نموذجًا. تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/8م: www.aljazeera.net/opinions/2015/3/24/شهيات-الدعم-المالي-الحالة-الفلسطينية
- مجموعة الأمم المُتحدة للتنمية المُستدامة بتاريخ 2022/09/01م، "تحليل الأمم المُتحدة القطري المُشترك للأراضي الفلسطينية المُحتلة"؛ تم الاطلاع بتاريخ 2023/3/22م: file:///C:/Users/MarWa/OneDrive/Desktop/2fa1f5fd-6a44-45e7-a49b-602826c4fd62_Palestine_CCA_-_16_August_2022.pdf